

## الفصل الثاني

# سياسات بنك السودان المركزي

## الفصل الثاني سياسات بنك السودان المركزي

استهدفت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2005 التنسيق والتكامل مع السياسة المالية في إطار الاقتصاد الكلي وتمثلت في أربعة محاور أساسية هي:-

- 1- السياسة النقدية وتطوير إدارة السيولة .
- 2- السياسة التمويلية .
- 3- سياسات وتنظيم سوق النقد الأجنبي
- 4- السياسة المصرفية والرقابية وتطوير التقنية المصرفية

من أهم أهداف السياسة النقدية والتمويلية للعام 2005 تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 8.3% والحفاظة على معدلات تضخم في حدود 7.5% وذلك باستهداف نمو أسمى في عرض النقود قدره 28%<sup>1</sup> والحفاظة على استقرار سعر الصرف.

وفيما يلي استعراض لسياسات بنك السودان المركزي لعام 2005 وفقاً للمحاور السابقة:-

### المحور الأول: السياسة النقدية :-

عمل بنك السودان المركزي على إدارة السيولة بالمستوى الذي يمكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي وتفادي الضغوط التضخمية والحفاظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال تدخل وحدة العمليات النقدية، كما قام بنك السودان المركزي بتوظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي و هوامش أرباح المراجحات. ولتطوير أدوات إدارة السيولة تم استحداث شهادات إيجارة بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، باعتبارها إحدى أدوات إدارة السيولة، بجانب شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) والصكوك الحكومية، حيث أوقف بنك السودان المركزي نافذة العجز السيولي للمصارف واستبدل ذلك بالسماح للمصارف بحيازة الصكوك لاستخدامها عن طريق البيع الفوري لبنك السودان المركزي بغرض الحصول على السيولة ، واستعداده لإعادة بيعها عند الحاجة.

وبالنسبة للأداء الفعلي للسياسة النقدية خلال 2005 فقد سجل عرض النقود معدل نمو قدره 43.5% بينما بلغت نسبة متوسط التضخم السنوي 8.5% وحقق الناتج الإجمالي المحلي معدل نمو قدره 8.3% مقارنة بالمعدلات المستهدفة بمعدل 28%<sup>2</sup> و 7.5% و 8.3% علي التوالي. توجد تفاصيل أوفى لأداء مكونات عرض النقود والودائع والتمويل في الفصلين الخامس والسادس .

<sup>1</sup> عدلت إلي 33% خلال العام 2005 .

<sup>2</sup> عدلت إلي 33% خلال العام 2005 .

### المحور الثاني : السياسة التمويلية :-

تضمنت السياسة التمويلية للعام 2005 عدداً من الموجهات أهمها :-

1. احتفاظ المصارف بسيولة داخلية كافية في شكل نقد وأصول مكونه من شهادات مشاركة الحكومة والصكوك الأخرى لمقابلة سحبات العملاء اليومية في جميع فروعها مع استصحاب النسبة المعمول بها كمؤشر [10% من جملة الودائع].
2. احتفاظ المصارف باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن 14% من الودائع المحددة .
3. على المصارف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين .
4. تطبيق هامش مريحة بنسبة 10% في العام كمؤشر للعملتين المحلية والأجنبية وعدم تجاوز نسبة التمويل الممنوح بصيغة المريحة عن 30% كمؤشر من إجمالي رصيد التمويل الكلى للمصرف في أي وقت.

### المحور الثالث : سياسات النقد الأجنبي :-

لإتاحة المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد الأجنبي ولتحقيق سعر صرف حقيقي وتهيئة مناخ الاستثمار ، تم إجراء بعض التعديلات في سياسات النقد الأجنبي علي النحو التالي :-

- 1- تم الاستمرار في سياسة الوصول إلي القيمة الحقيقية للدينار السوداني حيث وصل سعر الدولار الي 230.54 دينار بنهاية العام 2005 .
- 2- تمت إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد .
- 3- تم توجيه المصارف ببيع حصيلة الصادر بالسعر السائد للمصرف المعني (سعر البيع) دون إضافة هامش ؛ ولتسهيل وتبسيط إجراءات الصادر تم تعديل بعض الضوابط المتعلقة بإجراءات تصدير بعض السلع حيث سُمح للمصارف بإصدار استمارات الصادر لبعض السلع والمعدات، والتي كان يتم إصدارها بواسطة بنك السودان المركزي وفقاً لشروط محددة . أما في مجال الاستيراد ، فقد تم إلغاء حظر الاستيراد بأجل في السداد لقائمة السلع المحظورة عدا السجائر والتبغ ، كما تم إجراء تعديلات في ضوابط وإجراءات الاستيراد وإضافة بعض التوضيحات لمصطلحات الاستيراد .
- 4- تم السماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي لصالح المستفيدين بالداخل بغرض الدخول في العطاءات إذا كانت شروط العقد تنص علي ذلك .

5- أُضيفت مصروفات الأسر وأي تحويلات ومدفوعات جارية أخرى لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف ، بالإضافة إلي السماح للصرافات بالبيع لكافة أغراض الدفعيات المنظورة وغير المنظورة للمقيمين وغير المقيمين عدا الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في السودان وما في حكمها والأجانب الذين ليس لديهم حق الإقامة أو الزيارة أو العمل بالإضافة إلى السّواح .

#### المحور الرابع : السياسة المصرفية والرقابية :-

فيما يلي استعراض لأداء السياسة المصرفية و الرقابية لعام 2005 م في الجوانب الآتية :-

##### (1) رقابة وتنمية الجهاز المصرفي :-

من أهم التطورات المصرفية للعام 2005 والتي تهدف إلي تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته، تم ترفيع وحدات المخاطر بالمصارف إلي إدارات ، إضافة لتطوير و تفعيل إجراءات الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية وتحديد مسئوليات المراجعين الخارجيين والوقوف على تقارير المراجعين القانونيين ومسئولياتهم المباشرة أمام جهاز الرقابة على المصارف من خلال الميزانيات السنوية المراجعة.توسيعا لقاعدة الخدمات المصرفية والاهتمام بتمويل صغار المنتجين ، قامت الإدارة العامة للرقابة المصرفية بمتابعة تنفيذ مشروع إعداد رؤية مستقبلية للسياسات الداعمة لتنمية وتطوير قطاع التمويل الصغير، حيث تم إجراء مسح شامل لقطاع التمويل الصغير لتوفير المعلومات والبيانات . وفي إطار الجهود الرامية إلى تقوية الجهاز المصرفي من خلال اعتماد وتطبيق المعايير الدولية واستكمال إصدار معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، قام بنك السودان المركزي خلال العام 2005 بإصدار معايير صيغ الإستصناع والإستصناع الموازي ، بالإضافة إلي إصدار خمسة معايير من معايير الهيئة الخاصة بتنظيم عمليات المراجعة الخارجية للمصارف والمؤسسات المالية . أما فيما يتعلق بالمعايير الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، فقد تم إنشاء وحدة المعايير والنظم لمتابعة تطبيق هذه المعايير ، وتدريب عدد من العاملين على موجهات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .

##### (2) إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي :-

تمكنت العديد من المصارف من استيفاء متطلبات توفيق أوضاعها خلال العام 2005 .وفيما يخص برنامج الهيكلية عن طريق الدمج المرحل ، تم اتخاذ العديد من الاجراءات التي تهدف إلى قيام المصارف بإعمال برامج إصلاحية في المجالات المساعدة والمرتبطة بالمعايير المحاسبية ، والتقنية ، والضبط المؤسسي وإدارة المخاطر.وسوف يتم تنفيذ برنامج الإصلاح عن طريق الدمج علي ثلاث مراحل على النحو الآتي :-

أ- المرحلة الأولى : تقييم المصارف باعتماد جهة مراجعة مأذونة  
سيتم الإعلان عن الجهات المأذونة لتقييم المصارف حسب الشروط والمعايير التي يحددها بنك السودان المركزي لاختيار تلك الجهات ، ومن ثم الاتفاق معها على الأسس والمتطلبات للتقييم المالي للمصارف، وتحديد القيمة الصافية وسعر أسهم المصارف في سوق الأوراق المالية ، ويتم في هذه المرحلة أيضاً اختيار المصارف للبدء في تكوين مجموعات تمهيداً لعمليات الدمج ، مع تحديد رؤساء المجموعات (Group Leaders) وفق الشروط التي يحددها بنك السودان المركزي .

ب - المرحلة الثانية : تكوين التحالفات بين المصارف  
يعتمد تنفيذ هذه المرحلة بصورة أساسية على نتائج التقييم المالي للمصارف في المرحلة الأولى وعلى ضوءها يتم تحديد مجموعات التحالف و رؤساء المجموعات .

ج - المرحلة الثالثة : الاندماج بين المجموعات المتحالفة  
تكون مرحلة التنفيذ الفعلي للدمج بين المصارف المتحالفة تحت إشراف بنك السودان المركزي ، وتستفيد المصارف في هذه المرحلة من الحوافز المصاحبة لعملية الدمج ، كما يتم خلال هذه المرحلة إكمال الأسس والتشريعات الخاصة بالدمج .

### (3) - التقنية المصرفية :-

استهدفت سياسات التقنية المصرفية المضي في استكمال تنفيذ مشروعات ربط فروع المصارف إلكترونيا برئاساتها والمقاصة الإلكترونية والرواجع الإلكترونية (**Electronic Returns Project**) وتقنية النظام المصرفي (**Symbols**)، بالإضافة إلى وضع أسس وضوابط تشغيل أجهزة المصارف الآلي والمعاملات الإلكترونية مع استمرار العمل في تعديل السياسات والضوابط المتأثرة بإدخال التقنية بإعداد وثيقة إعادة تصميم إجراءات العمل لأعمال المقاصة ووثيقة لائحة تنظيم أعمال المقاصة ، والبدء في إصدار قانون المعاملات الإلكترونية.

### المحور الخامس : الرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية :-

أصدرت الهيئة العليا للرقابة الشرعية خلال العام 2005 فتاوى وقرارات في عدة مجالات أهمها:-

- صكوك الإجارة المقترحة من وزارة المالية (أ) و (ب) .
- أسس وضوابط التعامل بالصيغ والأدوات الإسلامية، صكوك تملك أصول بنك السودان المركزي وإجارتها لــــه .
- مقترح بنك الاستثمار المالي حول اتفاقية خط تمويل صندوق تنمية الصادرات السعودية.
- كما أجازت الهيئة عقود صيغ المعاملات الإسلامية بناءً على التطبيقات العملية للمصارف نماذج عقود (سلم ، مضاربة ، مشاركة ، مشاركة متناقصة و مقاوله " 1" )، وعملت الهيئة على تسوية كثير من النزاعات بين

المصارف وعملائها والفصل بين النزاعات التي ترد إليها من وزارة العدل المتعلقة بالعمل المصرفي ، أقامت عدداً من الندوات بفروع بنك السودان المركزي وتقديم الاستشارات الشرعية لإدارات بنك السودان المركزي المختلفة.

شاركت الهيئة في إقامة العديد من المحاضرات والندوات والاجتماعات الداخلية والخارجية في مجال العمل المصرفي الإسلامي ، بالإضافة لإعداد البحوث والدراسات والمذكرات .

#### المحور السادس : مرحلة السلام :-

بدأ العمل بتنفيذ البند 14 من اتفاقية برتوكول قسمة الثروة ، الذي يؤكد الالتزام بالمبادئ الأساسية والمتمثلة في وحدة البنك المركزي ، وحدة السلطة النقدية ، وحدة السياسة النقدية ، وحدة العملة ودور بنك السودان المركزي في الاستقرار الاقتصادي . وقد تم وضع الهيكل التنظيمي و الإداري لفرع الجنوب (بنك جنوب السودان) وتدريب بعض الموظفين من أبناء جنوب السودان وتم إعداد التصور لعمل إدارات البنك في مرحلة السلام وتواصلت خلال عام 2005 الإجراءات الخاصة بإصدار العملة الجديدة وهيكلته بنك السودان المركزي.